بارماس، أندريس (جمهورية إستونيا)

[الأصل: بالانكليزية]

بيان المؤهلات

بيان مقدم وفقا للفقرة 4 (أ) من المادة 36 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والفقرة 6 من قرار جمعية الدول الأطراف بشأن إجراءات ترشيح وانتخاب القضاة والمدعي العام ونواب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية (ICC-ASP/3/Res.6، بصيغته المعدلة)

(أ) **استيفاء متطلبات الفقرات 3 (أ) و(ب) و(ج) من المادة 36 من نظام روما الأساسي، وفقًا لمعايير الفقرة 4 (أ) من المادة 36 من النظام الأساسي المتعلقة بالأخلاق الرفيعة والحياد والنزاهة**

في عام 2014، تم تعيين السيد بارماس قاضيا في الدائرة الجنائية لمحكمة دائرة تالين. ووفقا لقانون المحاكم، لا يجوز تعيين المواطن كقاض في إستونيا إلا إذا كان يتمتع بأخلاق رفيعة ولديه القدرات والخصائص الشخصية اللازمة للعمل كقاض، بصرف النظر عن المؤهلات المهنية.

وفي عام 2021، تم تعيين السيد بارماس في منصب المدعي العام الذي يدير مكتب المدعي العام في إستونيا. ووفقا لقانون مكتب المدعي العام، لا يجوز تعيين مواطن كمدع عام في إستونيا إلا إذا كان يتمتع بأخلاق رفيعة ولديه القدرات والخصائص الشخصية اللازمة للعمل كمدع عام، بصرف النظر عن المؤهلات المهنية.

وبالإضافة إلى المناصب الوطنية، ينطبق شرط الأخلاق الرفيعة والحياد والنزاهة على قضاة الدوائر المتخصصة في كوسوفو. ولما كان السيد بارماس من القضاة المدرجين بقائمة القضاة في الدوائر المتخصصة في كوسوفو، فقد تم التحقق من امتثاله لهذه المتطلبات على المستوى الدولي.

وتتجلى الأخلاق الرفيعة للسيد أندريس بارماس ونزاهته، على سبيل المثال، من خلال حصوله على العديد من التصاريح الأمنية الوطنية والدولية على مر السنين، واجتيازه دائما هذه التصاريح دون اعتراض.

ولذلك، يتمتع السيد بارماس بالأخلاق الرفيعة والحياد والنزاهة.

التمتع بالمؤهلات المطلوبة للتعيين في أعلى المناصب القضائية على المستوى الوطني

من عام 2014 إلى عام 2021، عمل السيد بارماس قاضيا في الدائرة الجنائية بمحكمة دائرة تالين. ومحاكم الاستئناف بالدوائر هي محاكم الدرجة الثانية في إستونيا. ومعايير تعيين القضاة بمحاكم الدوائر هي نفس معايير تعيين القضاة بالمحكمة العليا. ووفقا لقانون المحاكم، يجوز تعيين محام متمرس ومعترف به كقاض في المحكمة العليا. وقد أثبت السيد أندريس بارماس كفاءة في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية، ولديه

الخبرة اللازمة في الإجراءات الجنائية نتيجة لعمله بالقضاء مدة تزيد على عشرين 20 عاما، ولذلك فإنه مؤهل للتعيين كقاض في المحكمة العليا. ويشغل السيد بارماس حاليا منصب المدعي العام، وهو أعلى منصب في مكتب المدعي العام. ووفقا لقانون مكتب المدعي العام، يجوز تعيين محام متمرس ومعترف به في منصب المدعي العام.

ولذلك فإن السيد بارماس، بصفته محاميا متمرسا ومعترف به، يفي بمتطلبات التأهيل للتعيين في أعلى المناصب القضائية في إستونيا.

الكفاءة الثابتة في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية، والخبرة اللازمة ذات الصلة، سواء كقاض أو مدع عام أو محام أو بأي صفة أخرى مماثلة، في الإجراءات الجنائية

السيد بارماس خبير في القانون الجنائي الدولي يتمتع بشهرة عالية ولديه كفاءة عملية وأكاديمية في القانون الجنائي، والقانون الجنائي الدولي، والسياسة الجنائية. وللسيد بارماس خبرة تزيد على عشرين عاما كقاض ومدع عام ومستشار قضائي في المحاكم المحلية والدولية. وهو عضو في مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا التابع للمحكمة الجنائية الدولية، ولديه معرفة مباشرة بعمل المحكمة الجنائية الدولية وفهم الإطار القانوني والاجتهاد القضائي للمحاكم الجنائية الدولية الأخرى.

ويتمتع السيد بارماس بالخبرة في إدارة المنظمات القضائية ولديه خبرة واسعة في العمل التشريعي، وكذلك في تطوير اللوائح والمبادئ التوجيهية داخل الهيئات والمنظمات القضائية الوطنية والدولية على حد سواء. وهو ناشط كمحاضر جامعي وكمدرب في القانون الجنائي في دورات تدريبية للمهنيين القانونيين، ومحرر ومؤلف للعديد من المنشورات حول القانون الجنائي الدولي والقانون الجنائي والإجراءات الجنائية والقانون الدستوري.

وبصفته المسؤول القانوني في الدائرة الجنائية للمحكمة العليا في إستونيا (2003-2013) ، شارك السيد بارماس في جلسات الاستماع والمداولات المتعلقة بالقضايا الجنائية المعروضة على الدائرة الجنائية لهذه المحكمة وصياغة القرارات والأحكام الصادرة عن الدائرة. وشمل هذا بانتظام العمل على أصعب وأهم القضايا الجنائية في البلد. وشمل هذا أيضا العمل على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها ممثلو النظام السوفياتي في إستونيا.

وبصفته المسؤول القانوني في محكمة الاستئناف/المحكمة العليا في كوسوفو (2013-2014)، تعامل السيد بارماس مع أشد الجرائم خطورة في كوسوفو، مثل جرائم الحرب والإرهاب والجريمة المنظمة والجرائم ذات الدوافع العرقية. وقدم المشورة للقضاة، وحلل وقائع وقانون القضايا المعقدة التي عادة ما تضمنت مدعى عليهم متعددين وكميات كبيرة من الأدلة. وشارك في جلسات الاستماع والمداولات، وفي النهاية صاغ أوامرها وقراراتها وأحكامها.

وبصفته قاضيا في محكمة دائرة تالين (2014-2020)، أصدر السيد بارماس، بصفته عضوا ورئيسا لهيئة المحكمة، قرارات بشأن الطعون والاستئناف التمهيدي والطلبات والمرافعات المقدمة من الأطراف في القضايا الجنائية، وشارك في جلسات الاستماع بالمحكمة، وإدارة المداولات، وصياغة الأوامر والقرارات والأحكام الصادرة عن الهيئة، وأشرف على عمل الكتبة القانونيين وطاقم الدعم والتواصل مع وسائل الإعلام.

وفي الدوائر المتخصصة في كوسوفو المنشأة حديثا، شارك السيد بارماس بصفته قاضيا مدرجا في القائمة (2017-2020) في إعداد الدوائر للعمل القضائي - وكان نشطا في صياغة القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات ولوائح الدوائر والوثائق الداخلية الأخرى ذات الصلة والتفاوض بشأنها، وشارك في المناقشات المتعلقة بالسياسات القضائية للدوائر المتخصصة في كوسوفو.

والسيد بارماس، بصفته الحالية كمدع عام لإستونيا، هو رئيس مكتب المدعي العام الإستوني، حيث تشمل مهامه الرئيسية الإشراف على التحقيقات الأولية وأعمال الادعاء أمام المحاكم في أهم التحقيقات الجنائية المتعلقة بالفساد السياسي، والجريمة المنظمة رفيعة المستوى، والجرائم التي تمس أمن الدولة، والجرائم التي يرتكبها أعضاء البرلمان وأعضاء السلطة القضائية. وتشمل مهامه الأخرى بهذه الصفة تمثيل المكتب في الأماكن العامة، والإشراف على النيابة العامة الإستونية، والإدارة العامة، والعلاقات دولية، وصنع السياسات، والمشاركة في المجالس واللجان الحكومية المختلفة، وتعيين المدعين العامين.

وتنبع الخبرة الإدارية للسيد بارماس من عمله كمدع عام لإستونيا، ولكن أيضا من عضويته في مجلس إدارة المحاكم الإستونية وعضويته في مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا.

وقد شارك السيد بارماس بصفة خبير في العملية التشريعية في إستونيا. وأبرز مساهماته في هذا الصدد هي المشاركة في المفاوضات الرامية إلى إصلاح نظام جرائم الاتجار بالبشر، وتحليل وصياغة التعديلات على المواد المتعلقة بالجرائم الدولية في قانون العقوبات الإستوني والأعمال التحضيرية لهذه التعديلات، والمشاركة في التحضير لإصلاح قانون الإجراءات الجنائية.

ولذلك، يتمتع السيد بارماس بالكفاءة اللازمة وهو مؤهل جيدا للعمل كقاض في المحكمة الجنائية الدولية.

المعرفة والطلاقة في لغة واحدة على الأقل من لغات العمل بالمحكمة، الإنكليزية أو الفرنسية

يجيد السيد بارماس اللغة الإنكليزية، وهي إحدى لغات العمل في المحكمة، ولديه معرفة أساسية باللغة الفرنسية.

وتتجلى إجادته الممتازة للغة الإنكليزية من خلال خبرته المهنية والأكاديمية الواسعة في بيئة ناطقة باللغة الإنكليزية: (1) فقد عمل بنجاح في العديد من المنظمات التي كانت اللغة الإنكليزية هي لغة العمل بها (بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، والدوائر المتخصصة في كوسوفو، والصندوق الاستئماني للضحايا التابع للمحكمة الجنائية الدولية، والرئاسة الإستونية لمجلس الاتحاد الأوروبي)، و(2) شارك في العمل الأكاديمي باللغة الإنكليزية (نشر المقالات، والمشاركة في المشاريع العلمية المقارنة، والتدريس باللغة الإنكليزية في إستونيا وخارجها).

(ب) بيان الترشيح للقائمة ألف أو القائمة باء

لما كان السيد بارماس من الأشخاص الذين يتمتعون بخبرة واسعة كقاض جنائي ومدع عام وموظف قانوني في المحاكم، فقد تم ترشيحه لإدراجه في القائمة ألف، التي تشمل المرشحين ذوي الكفاءة الثابتة في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية، والخبرة

اللازمة ذات الصلة، سواء كقاض أو مدع عام أو محام أو بأي صفة أخرى مماثلة، في الإجراءات الجنائية.

(ج) المعلومات ذات الصلة بالفقرة 8 (أ) '1' إلى '3' من المادة 36 من نظام روما الأساسي

لأغراض الفقرة 8 (أ) '1' إلى '3' من المادة 36 من نظام روما الأساسي، يلاحظ أن السيد بارماس مرشح ذكر. وسيمثل النظام القانوني القاري والمجموعة الإقليمية لدول أوروبا الشرقية.

(د) الخبرة القانونية في قضايا محددة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، قضايا العنف ضد المرأة أو الأطفال

يتمتع السيد بارماس بخبرة مهنية واسعة في مساعدة ضحايا الجرائم الخطيرة، بما في ذلك جرائم العنف ضد المرأة، على المستويين الوطني والدولي، سواء من حيث السياسة العامة أو الممارسة. والسيد بارماس عضو في مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا منذ آذار/مارس 2021.

وبصفته المدعي العام لإستونيا، تتمثل إحدى مهامه الرئيسية في التعامل مع القضايا المتعلقة بضحايا الجرائم. ويوجه السيد بارماس عملية وضع السياسات المتعلقة بمشاركة الضحايا في الإجراءات الجنائية، وحصولهم على خدمات الإغاثة، والمساعدة المتاحة للضحايا وما إلى ذلك. ولتعزيز مصالح الضحايا، أبرم السيد بارماس نيابة عن مكتب المدعي العام اتفاقا مع نقابة المحامين الإستونية في خريف 2020 لإشراك ضحايا الجرائم في مرحلة التحقيق الجنائي. وعُيّن في مكتب المدعي العام مدع عام متخصص في شؤون الأحداث ومعاملة الضحايا. كما يصر على بذل جهود مشتركة بين الوكالات من أجل عمل أكثر جدوى في النهوض بحقوق الضحايا. ومن أجل إدراك مستوى خدمات مكتب المدعي العام وأي أوجه قصور محتملة، يجري باستمرار جمع وتقييم المعلومات المتعلقة برضا الضحايا عن الخدمات والمساعدة المتاحة لهم أثناء الإجراءات الجنائية. ويدعو السيد بارماس أيضا إلى التواصل الفعال مع الضحايا. ويعمل السيد بارماس على إيجاد أساليب مبتكرة وفعالة لمراعاة احتياجات ضحايا الجرائم بشكل أفضل. ولهذا السبب، على سبيل المثال، يجري إدخال أساليب العدالة التصالحية في عمل مكتب المدعي العام تحت إشرافه. والسيد بارماس عضو في المجلس الإستوني لمنع الجريمة، الذي وضع مساعدة ضحايا الجرائم في صميم أنشطته في السنوات الأخيرة.

وعند تعيينه قاضيا في قائمة الدوائر المتخصصة في كوسوفو، شارك السيد بارماس بنشاط في وضع الإطار التنظيمي والمعايير لمشاركة الضحايا في إجراءات الدوائر المتخصصة في كوسوفو. وفي 2013-2014 عمل السيد بارماس كمسؤول قانوني في بعثة الاتحاد الأوروبي في محاكم كوسوفو، حيث كان عليه من بين مهام أخرى العمل مع ممثلي ضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والجرائم ضد الإنسانية في الإجراءات الجنائية الجارية.

وعلاوة على ما سلف، من الجدير بالذكر أن السيد بارماس محاضر في القانون الجنائي في جامعة تارتو حيث يتعامل بعمق مع القضايا المتعلقة بمصالح الضحايا عند تدريس السياسة الجنائية والقانون الجنائي الدولي.

ويتضمن سجله الحافل أيضا المشاركة في إصلاح قواعد مكافحة الاتجار بالبشر في قانون العقوبات الإستوني في عام 2012.

(ه) الجنسية التي يرشح المرشح على أساسها

السيد أندريس بارماس من مواطني جمهورية إستونيا ومرشح نيابة عن هذه الدولة.

(و) الإجراءات الوطنية للترشيح

نُفذت الإجراءات الوطنية للترشيح وفقا لأحكام الفقرة 4 (أ) '1' من المادة 36 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، أي وفقا لإجراءات تسمية المرشحين للتعيين في أعلى المناصب القضائية في إستونيا.

وكانت الإجراءات الوطنية لاختيار وترشيح السيد أندريس بارماس قاضيا في المحكمة الجنائية الدولية مفتوحة وشفافة وقائمة على الجدارة والحياد وتستند إلى الأحكام ذات الصلة من قانون المحاكم وقانون العلاقات الخارجية.

وكانت هناك منافسة مفتوحة إذ وُجهت الدعوة لتقديم الطلبات من خلال إعلان عام مع توزيع واسع للمعلومات في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، ومع التركيز بشكل خاص على القنوات الإعلامية المهنية. وقامت لجنة اختيار التي تضم كبار الموظفين وممثلي الوزارات والمكتب الحكومي والمحكمة العليا ووزير العدل بمراجعة الطلبات، وشارك رئيس قضاة المحكمة العليا ووزير الخارجية في أعمال اللجنة. ودُعي أفضل المتقدمين إلى إجراء مقابلات مع لجنة الاختيار وأجريت مقابلات معهم. وقررت لجنة الاختيار أن السيد بارماس هو أفضل المتقدمين تأهيلا للترشيح لمنصب القاضي في المحكمة الجنائية الدولية وقدمت توصية بهذا المعنى إلى حكومة جمهورية إستونيا، واتخذت الحكومة القرار النهائي بشأن الترشيح. انظر أيضا النقطتين (أ) و (ز).

(ز) اعتراف السلطات الوطنية بالمعلومات المتعلقة بمؤهلات المرشح

في الإجراءات الوطنية المتعلقة بالترشيح، تتحقق لجنة الاختيار من استيفاء المرشح لمتطلبات التأهيل المنصوص عليها في القانون الوطني للقضاة، وكذلك من استيفاء المتطلبات المنصوص عليه في الفقرتين 3 و4 من المادة 36 من نظام روما الأساسي. ووفقا للإجراءات الوطنية، لا بد من استيفاء هذه المتطلبات ليكون المرشح مؤهلا للترشيح.

ومن عام 2014 إلى عام 2021، عمل السيد بارماس قاضيا في الدائرة الجنائية لمحكمة الدائرة في تالين. ومحاكم الاستئناف بالدوائر هي محاكم الدرجة الثانية في إستونيا. ووفقا لقانون المحاكم، يجوز تعيين محام متمرس ومعترف به قاضيا في المحكمة العليا. ويتمتع السيد أندريس بارماس بكفاءة ثابتة في القانون الجنائي

والإجراءات الجنائية ولديه الخبرة اللازمة في الإجراءات الجنائية منذ ما يزيد على عشرين عاما. ولذلك فهو مؤهل للتعيين كقاض في المحكمة العليا.

واستعرضت لجنة الاختيار، في إجراءاتها، استيفاء المرشحين لمتطلبات المادة 36 من نظام روما الأساسي وأثبتت أن السيد بارماس يفي بهذه المتطلبات، وهو ما أكدته الحكومة لاحقا. وتضمنت لجنة الاختيار المؤلفة من خبراء قانونيين رفيعي المستوى رئيس قضاة المحكمة العليا لإستونيا ووزير الخارجية.

ولذلك، يمكن القول بأن لجنة الاختيار، التي تشرف على عملية الترشيح وتقديم التوصيات إلى الحكومة، والحكومة، التي تتخذ قرار الترشيح، قد أقرت بالمعلومات المقدمة بموجب الفقرة الفرعية (أ).

(ح) الالتزام بالخدمة على أساس التفرغ

سيكون السيد أندريس بارماس متاحا للخدمة على أساس التفرغ عندما يتطلب عبء العمل بالمحكمة ذلك.